دكتور بهاء الأمير

البِتكوين Bitcoin

السؤال

الأستاذة رهف الجيلاني

أرجو من دكتورنا الفاضل التعليق على هذا الفيديو، وشكراً:

ما هو البِتكوين؟

https://youtu.be/N3Ia9pY4LPQ

الرد

دكتور بهاء الأمير

١

النقود أو العملة

أي عملة هي وسيط في تبادل السلع أوالأشياء العينية والخدمات بين الأشخاص والكيانات والتجمعات والدول، وابتكار النقود والعملة كان وسيلة من أجل توسيع دائرة هذا التبادل وتسهيلها وتنويع ما يمكن تبادله.

فقبل ابتكار النقود والعملة، وأيضاً إلى زمن قريب في القرى والأرياف والبوادي، كان تبادل السلع والخدمات يتم بالمقايضة، فيعطي شخص شيئاً يملكه أو ينتجه لشخص آخر في مقابل شيء عند هذا الشخص أو خدمة أو منفعة يريده أن يقدمها له.

فكان ابتكار النقود لتكون وسيطاً في التبادل، فبدلاً من أن يعطي شخص لآخر شيئاً ما في مقابل سلعة أو منفعة يعطيه نقوداً، ثم يستخدم هذا الآخر ما أخذه من نقود في الحصول على سلعة أو منفعة عند طرف ثالث، ولذا فالاستخدام الواسع للعملة والنقود عبر التاريخ كان يرتبط في عمومه بالتجارة، وتطوير النقد والعملات ونظم التعامل بها كان خلفه التجار وروابطهم.

وأول تطوير للعملات ونظام النقد في أوروبا في العصر الحديث هو الذي قام به المرابي وتاجر السلاح البروتستانتي اليهودي السير توماس جريشام، المستشار المالي للملك إدوارد السادس والملكة إليزابيث الأولى، وهوأيضاً مؤسس أول بورصة أو سوق للمال وهي سوق المال الملكية البريطانية، فقام جريشام بتحديد قيمة العملة ونسب المعادن فيها وكان يوفر المعدن اللازم لذلك من يهود هولندا وألمانيا، وهو صاحب العبارة الشهيرة: العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة من السوق.

وجريشام هو نفسه أول أستاذ أعظم للماسونية في لندن وجنوب إنجلترا بعد توحيد محافلها سنة ١٥٦٧م، وقبل أن تتحد مع محفل يورك ومحافل الشمال مع تكوين محفل إنجلترا الأعظم.

٢

قيمة العملة والنقود من أين تأتي

النقود أو العملة قد تكون ذات قيمة حقيقية، لأنها تسك من معدن نفيس له قيمة في ذاته كالذهب والفضة، فالدينار العربي الإسلامي مثلاً كان يزن أربعة جرامات وربع جرام من الذهب، لذا فقيمته فيه هو نفسه ولا أحد يتحكم في قيمته من خارجه.

وقد تكون العملة أو النقود ذات قيمة تقديرية، وذلك بأن تكون العملة أوراقاً ليست لها قيمة في نفسها، والذي يمنحها قيمتها هو أنها تقابل قدراً معيناً من النقد الحقيقي الذي هو الذهب والفضة، أو تقابل قدراً ما من السلع أو الخدمات والمنافع، وفي هذه الحالة فالذي يمنح العملة قيمتها في الحقيقة هو وجود سلطة تحدد قيمة العملة وما يقابلها من السلع والمنافع وتضمن هذه القيمة عند عموم من يتعاملون بها.

ويتحتم لكي تكتسب العملة قيمتها أن يثق من يتعاملون بالعملة في السلطة التي تصدرها وتتحكم في قيمتها، وأنها تضمن هذه القيمة، ولذا فالنقد والعملة قرينة السلطة أو هي جالبة للسلطة، لأن من يتعامل بالعملة التي تصدرها جهة ما يكون بذلك قد وافق على إصدارها لها وتحديدها لقيمتها، ووافق في الوقت نفسه على ما قدَّرته من أشياء ومنافع في مقابل العملة أو على القيمة التي قدرتها لهذه الأشياء والمنافع، ومن ثَم وافق على ترتيب هذه الجهة لأهمية الأشياء والمنافع في المجتمع، وبذا يكون قد منحها بوعي أو بدونه سلطة على المجتمع وقدرة على التحكم في نسيجه وقيمه وعلاقاته.

فالمال أو النقد هو قوام الحياة ومدار العلاقات الاجتماعية، كما أخبرنا عز وجل في بيانه إلى خلقه: ﴿ وَلَا تُؤْتُوا۟ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ ٱلَّتِى جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ قِيَـٰمًا ﴾.

والسلطة التي يمنحها إصدار العملة والتحكم في قيمتها لا يشترط، كما قد يتبادر إلى الأذهان، أن تكون مقترنة بالسلطة السياسية والوجود في كراسي الحكم، وإن كان الأصل أن يقترن الاثنان معاً.

فإذا افترقت هذه عن تلك فالذي يسيطر على المجتمع في الحقيقة ويتحكم في أعصابه ويسري في شرايينه هو من يملك سلطة إصدار العملة وتحديد قيمتها، وليس من يجلس على العرش وتصدر باسمه الأوامر، لأنه هو نفسه سيكون تحت يد من يملك سلطة التحكم في النقد.

وهذا هو تفسير عبارة روتشيلد الكبير: "أعطوني حق التحكم في النقد وإصدار العملة في أي بلد وليس مهماً بعد ذلك من الذي سيقوم بوضع قوانينها وسن تشريعاتها".

والذي يملك سلطة إصدار الدولار وتحديد قيمته وما يقابله في الولايات المتحدة الماسونية هو نظام الاحتياط الفيدرالي، ولذا فهو الحاكم الحقيقي للولايات المتحدة والسلطة الفعلية التي تتحكم في المجتمع الأمريكي، ونظام الاحتياط نظام بنكي خاص يملك أصوله وتسيطر عليه بنوك ومؤسسات مالية وتجارية مملوكة لليهود والماسون، والذي وضع القانون المنظم لعمله اليهودي واربورج صاحب بنك واربورج، ولا يرأسه منذ تأسيسه سنة ١٩١٣م إلا يهودي، ورئيسه الحالي اليهودي بن شالوم برنانكي.

واغتيال جون كيندي اجتمعت فيه أسباب متعددة، والسبب المجهول الذي لا يشار إليه أنه كان ينوي الخروج على النص وتغيير قواعد اللعبة التي يكون فيها الساسة ومن في الحكم واجهة للفاعل الحقيقي الذي يمسك بمقاليد المجتمع ويتحكم فيه، بعمله على نقل حق إصدار الدولار وتحديد قيمته من نظام الاحتياط الفيدرالي إلى الإدارة الأمريكية.

البِتكوين

هي عملة إلكترونية أو افتراضية، بمعنى أنه ليس لها جسم مادي يمسكه الشخص أو يعطيه لأحد كالنقود المعدنية أو العملات الورقية، وقد ابتكرها ساتوشي نكاموتو، وهو نفسه شخص افتراضي لا يعلم أحد من يكون وهل هو شخص أو مجموعة.

وامتلاك هذه العملة والتعامل بها يكون من خلال برنامج أو تطبيق يتم تحميله على الكمبيوتر، ويقوم الشخص بالتسجيل عليه فيصبح له محفظة مالية في البتكوين أو حساب يمكنه من خلاله التسوق وشراء ما يريده من خلال نظام البتكوين نفسه، كما يمكنه أن يبادله بالعملات التقليدية كالدولار واليورو.

فإذا أراد شيئاً ما يطلبه من الشركة التي تنتجه ويعطيها عنوانه وبياناته لترسله في مقابل أن يسدد لها الثمن بالبتكوين شريطة أن تكون الشركة نفسها لها حساب وتتعامل بالبتكوين.

وما يملكه شخص من بتكوين في حسابه يأتيه إما بالتحويل من آخرين، أو بأن يقوم هو نفسه بإصدار بتكوين من حسابه، والبتكوين يتم إصداره من خلال شفرة رياضية أو لوغاريتم يتم توليدها عن طريق البرنامج، فالبتكوين في حقيقته عملة مادتها التي تُسك منها هي هذه الشفرة بديلاً عن الأوراق والمعدن.

وتوجد سلسلة أو شبكة من المحاور والمفاصل ونقاط الالتقاء والتحويل بين الحسابات والمحافظ المالية المختلفة على الإنترنت، فكل من يشتري شيئاً ويسدد ثمنه بالبتكوين من خلال حسابه وعنوانه على شبكة البتكوين يتم تسجيل ما اشتراه وما سدده ومن تعامل معه مع بياناته في هذه السلسلة من المحاور وأماكن تخزين المعلومات.

والذين يسيطرون على شبكة البتكوين يروجون للتعامل بها فيقولون إنها تسقط الوسطاء بين المتعاملين، ولا ضرائب عليها، وتخرج المتعاملين من رقابة السلطة والحكومات، وتحقق لهم الخصوصية وعدم قدرة أحد على تتبع أنشطتهم.

٤

نقدنا

أولاً: كل ما ذكرناه قبل الكلام عن البتكوين من معلومات عن النقود وصلتها بالسلطة العامة على المجتمعات، وعن العملة الإنجليزية ونظام الاحتياط الفيدرالي، هو من أجل التمهيد لهذا النقد وحتى يكون من يقرأه مؤهلاً لفهمه وتقبله.

ثانياً: النظام المركب للتعامل بالبتكوين وانتشارها في بقع عديدة مختلفة ومتباعدة وفي الوقت نفسه متكاملة ومتناسقة، وانخراط مؤسسات مالية وتجارية كبرى في التعامل بها يقطع أن خلفها جهات مالية وبنكية منظمة وتملك نفوذاً واسعاً في الاقتصاد العالمي، لأن إصدار طرف أو فئة للعملات وتحديده لقيمة النقود يكسبها سلطة هائلة على مجتمعات البشر ووعيهم، وهو خط أحمر شديد الحمرة ومصنوع بالدم، وغير مسموح لأحد بالاقتراب منه إلا مِن خلال مَن وضعوا قواعد اللعبة ورسموا حدود ملاعبها أو بالاتفاق معهم.

وهذه الجهات المالية والبنكية هي مصدر قوة عملة البتكوين وانتشارها، لأن البتكوين شفرة معلوماتية افتراضية ليس لها قيمة إذا لم توجد سلطة تمنحها القيمة وتضمنها، بالضبط كالعملات الورقية التي ليس لها قيمة إذا لم يكن خلفها سلطة تضمن هذه القيمة، والمؤسسات التجارية التي تقبل البتكوين وتمنح مقابلها السلع والخدمات هي من وسائل منح السلطة لمن وضعوا نظامها وشبكتها وتغرس هذه السلطة في وعي المتعاملين بها.

ثالثاً: هذا النظام الذي يدير التبادل بالبتكوين، بحساباته ومحافظه وشبكة المحاور ونقاط الالتقاء بينها، هو في جوهره شبكة بنكية مقرها الإنترنت ولها فروع عليها والمشتركون فيه والمتعاملون به هم المودعون والبتكوين نفسه هو العملة أو الصراف الآلي للعملة.

وهذه الشبكة البنكية هي صورة أو صياغة بأدوات العصر لشبكة المقرات المالية لمنظمة فرسان الهيكل، التي ورثتها شبكة بيوت المال والبنوك في إيطاليا عصر النهضة ثم في أوروبا كلها، وهي نفسها نظام الاحتياط الفيدرالي وشبكة البنوك الدولية.

والفرق الجوهري بين شبكة البتكوين البنكية وبين أسلافها هو أنها انتقلت من الأرض إلى الفضاء ونقلت عالم المال والاقتصاد والتجارة من المجتمعات الواقعية إلى العالم الذهني الافتراضي، ليواكب ذلك رفع أدمغة البشر ووعيهم من عوالمهم وإخراجها من أنسجتهم الاجتماعية ووضعها على شبكة الإنترنت.

فالبتكوين هو شبكة بنوك الإنترنت وعُملته كما أن الفيس بوك واليوتيوب هي مقاهي الإنترنت وشوارعه وحاراته والإيميل هو البريد، والجهات المنظمة التي خلف البتكوين هي نفسها التي كانت خلف أسلافها، وما تفعله هو تطوير عملها بما يلائم الزمان ووسائله، وهو خطوة في طريق استيلائها على وعي البشر والتحكم الناعم في سلوكهم ودوافعهم.

رابعاً: من أكبر الخدع في نظام البتكوين إغراء البشر في الدخول فيه من باب الخروج من تحت أعين الحكومات، وأن البتكوين مثل البريد الإلكتروني غير قابل للرقابة أو التجسس على ما يرسله الشخص من خلاله، وهي خدعة لأن من يبثون ذلك يذهلون من يخاطبونهم عن أن البتكوين يخرج أفعال البشر من تحت سلطة الساسة والحكومات ليضع وعيهم وعقولهم ووجدانهم تحت السيطرة الساحقة وغير المرئية لمن يتحكمون في شبكة البتكوين.

فبيانات المتعامل وكل ما يفعله مرصود ومحفوظ في المحاور ونقاط الالتقاء بين المحافظ المختلفة ويعلمه من يديرونها، بالضبط كما أن ما يرسله من رسائل تحت رقابة أصحاب البريد الإلكتروني ويعرفون فحواها، وهو نفسه يوافق على ذلك في شروط الاستخدام.

والخدعة الحقيقية أن المتعاملين يتوهمون الخصوصية وعدم الرقابة لأن أسماءهم غير مسجلة، والرقابة عندهم ترتبط بالتجسس على أشخاصهم ولأهداف تتعلق بالسلطة أو الدول والحكومات، وهم لا يعلمون أن المتحكمين في البتكوين وفي البريد الإلكتروني وفي الفيس بوك واليوتيوب لهم غايات أخرى من الرقابة على عموم البشر غير غايات الحكومات والدول.

فالدول تراقب الأجسام والأفعال لتحفظ البقاء لمن في السلطة أو الأمن للمجتمع أو لتحصل على الضرائب وتجني الأموال، بينما هؤلاء يراقبون الوعي والأذهان والنفوس لكي يعرفوا ما فيها من أفكار وخواطر ودوافع ورغبات، ثم يعملون على توجيهها نحو ما يريدون بالإعلانات والدعاية وببث بطيء ومتواصل ومتصاعد للأفكار وإثارة للدوافع وتحريك نحو الصورة التي يريدون أن يصل البشر جميعاً ومجتمعاتهم إليها.

فالبتكوين بالدعاية والإعلان ودون أوامر سوف يرفع النزعة للاستهلاك ويغري البشر بشراء ما لا يحتاجونه ولم يكونوا يفكرون فيه، ليشتروه من شركات ومؤسسات يضع

أصحابها أموالهم في بنوك تغري الأفراد والدول باقتراضها، ليعودوا إلى استهلاك ما هم في غنى عنه.

بالضبط كما أن اليوتيوب يغير وعي البشر وينسف منها المعايير والموازين ويحركها نحو الشكوك والانحلال، دون وجود سلطة ظاهرة ، بخلط الفيديوهات ووضع المقترحات، فالذي دخل ليشاهد الشيخ فلان يضع له أمام عينيه مشهد الراقصة علانة، فإذا اعتادت عيناه ونفسه هذه المشاهد وإن ترفع عن مشاهدة الفيديو يكون قد انحل درجة، تتلوها ولو بعد سنوات درجة أخرى، وهكذا إلى أن تتساوى كل الأفكار والأفعال والأشخاص في وعي من يستوطنون اليوتيوب ويفقدون معايير التمييز بين الصواب والخطأ.

فإذا تمكنوا من رفع أدمغة البشر جميعاً على الشبكة تكون البشرية كلها قد صارت في قبضة أيديهم دون تعليمات ولا أمر ولا نهي، وهذا هو ما من اجله ينفقون الملايين على تكوين المواقع وصناعة البرامج ثم يقدمونها لعموم البشر مجاناً، ليس لأنهم من فاعلي الخير وأهل الإحسان، بل لأن وضع وعي البشر على الشبكة والتحكم في ما يتكون فيه يتقدم عندهم على إخراج المال من جيوب الناس، ثم بعد ذلك سيخرج المال من هذا الوعي ويأتيهم طواعية وأضعافاً مضاعفة

٥

الحل

كل الخطب والمواعظ والفتاوى والانتقادات والكتابات لم تمنع ازدهار البنوك الربوية ولا تمكنت من دفع عموم الناس إلى الإعراض عنها وعدم التعامل معها، وكذلك البتكوين وشبكته البنكية الافتراضية، لأن القضاء عليها ومنع الناس عنها ليس بالخطابة والفتاوى التي قد تحجز أفراداً أو مجموعات لكنها لن تمنع الكتل من العوام وعموم الناس، فالأبالسة يدبرون ما يدبرونه وهم يعلمون أن ما يفتح له الطريق موافقته لأهواء البشر، وأن عموم البشر سوف يسيرون وحدهم نحو ما يريدون ويتممون لهم ما يدبرونه من تلقاء أنفسهم.

مواجهة تدبير هؤلاء الأبالسة بأمرين، فالأول هو وجود صفوة ونخبة ذهنية ونفسية ذات بصر نافذ ووعي فائق يمكنها من رؤية هذه النظم من غير زينتها وزخرفها وما تغلف فيه من أغلفة براقة وما يصاحبها من أناشيد وأغان لترويجها، وفهم حقيقتها وآثارها في عالم البشر ومن الذي خلفها وغايتهم منها، وهذه الصفوة والنخبة الذهنية والنفسية لا وجود لها.

والأمر الثاني هو وجود سلطة ترعى تكوين بدائل لهذه النظم، وهذه البدائل لا يمكن أن توجد وتتحقق سوى داخل أنسجة اجتماعية وأنظمة أخلاقية وقيمية ذاتية ونابعة من عقائد الإسلام وتاريخه ومستقلة عن الأنسجة والأنظمة التي أنتجت البنوك الربوية وتكتسب أهميتها وموقعها من حياة الناس بوجودها فيها، وهو أيضاً ما لا وجود له، وما يوجد منه جزر معزولة لا أثر لها في عموم المجتمعات أو هجين يستجلب الأموال بوضع يافطة الشرع على ربا الغرب.

دكتور بهاء الأمير

القاهرة

٢٢ من ذي الحجة سنة ١٤٣٧هـ/٢٣ سبتمبر ٢٠١٦م